الاتساع اللغوي من خلال التقارض في مقولتي النوع والعدد

المختار السالم حمدّ
طالب دكتوراه: مكونة اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة نواكشوط

المقدمة:

تعتبر مقولتا النوع والعدد من المقولات المحورية في تصنيف الوحدات اللغوية داخل قسم الأسماء، حيث تمكن مقولة النوع من تصنيف وحدات هذا القسم إلى أصناف مذكرة وأخرى مؤنثة، كما تصنف مقولة العدد هذه الوحدات إلى مفرد ومثنى وجمع، ولكل قسم من أقسام المقولتين متطلبات تركيبية خاصة يحددها النظام النحوي، ويتنبأ بإمكانات العدول عنها. ويخضع النحاة هاتين المقولتين لمقولة الأصل والفرع، المحورية في الفكر النحوي العربي، فيصنفون التذكير أصلا والتأنيث فرعا عليه والإفراد أصلا والتثنية والجمع فرعين عليه[1].

ويسوغون أصالة التذكير بتجرده من العلامة، والتجرد هو خاصية الأصول؛ حيث تستغني بالأوضاع الأول عن العلامات الطارئة للفرق. والتجرد أيضا هو ذاته مسوغ اعتبار الإفراد أصلا للتثنية والجمع؛ حيث إن المفرد لا يحتاج إلى علامة خطية للدلالة على العدد في الأصل بينما يفتقر المثنى والجمع بأنواعه إلى أمارات دالة على العدد[2].

ومصطلح التقارض مأخوذ من القرض: بمعنى السلف، أي أن الكلمة تستعير خاصية الأخرى للورود في موقعها والحلول محلها، فهو من وقوع اللفظ موقعا ليس له بالأصالة، وإنما يحله عن طريق التوسع أو الترخص في القرائن عند أمن اللبس. ويقول ابن جني عن معنى التقارض:"اعلم أن هذا الشرج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا منظوما، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا"[3]

وسنتناول موضوع التقارض في هاتين المقولتين:"مقولة النوع ومقولة العدد" من خلال فرعين نخصص الأول للتقارض داخل مقولة النوع، ونجعل الثاني للحديث عن التقارض في مقولة

---

[1]–حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، دار الشروق، 2001م، ص86–89

[2]– نفس الرجع ص89

[3]محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ط1، دار الشروق، 2000م، ص 153

العدد. ونلفت انتباه القارئ الكريم إلى أن مصطلح التقارض أو التبادل بين هذه المقولات قال به النحاة كآلية لتفسير العدول عن قانون المطابقة، أو عدم الالتزام به في بناء التراكيب. إضافة إلى تفسير إيراد بعض الصيغ اللفظية مكان بعضها الآخر كنوع من التوسع، وإن لم يترتب عليه هدر قرينة المطابقة. فهو وسيلة لتفسير كثير من العدول اللفظي، وإيراد الصيغ في موضع غير موضعها الذي تقرره القواعد، واعتبار ذلك كله غير مؤثرعلى البنية الأساسية للتركيب.

الفرع الأول: التقارض في مقولة النوع

العدول عن المطابقة في مقولة النوع أسلوب عربي ورد به القرآن والشعر وفصيح الكلام المنثور، وقد اعتبر النحاة أنه جزء من فكر العربي وتصوره عن اللغة، لكثرة هذا الأسلوب في كلامهم. فيروي الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فاستنكر أبو عمرو إلحاقه علامة التأنيث للفعل جاء والفاعل مذكر، فقال له: أتقول جاءته كتابي؟ فرد الرجل قائلا: نعم، أليس بصحيفة؟ ومعنى هذا أن الكتاب لما كان في دلالته مساويا للصحيفة، والصحيفة مؤنثة ساغ حمل الكتاب - ذهنيا -على معنى الصحيفة وإلحاق علامة التأنيث لذلك بالفعل. وفي كتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري أن الفصاحة زينة ومروءة، ترفع الخامل وتزيد النبيه نباهة؛ وأول الفصاحة معرفة التأنيث والتذكير في الأسماء والأفعال والنعت قياسا وحكاية، وهي ألزم من معرفة الإعراب[1].

فمن القوانين النحوية المقررة الثابتة المطابقة بين المبتدأ والخبر، أو بين المنعوت والنعت أو بين الحال وصاحبها، وإن كانت تتفاوت بين الإطلاق وعدمه. وقد ساعد المعنى – في بعض الحالات – على الترخص في بعض نواحي المطابقة، فجاء المبتدأ مذكرا، والخبر مؤنثا، كما ورد العكس أيضا، وجاء الفاعل مذكرا ولحقت الفعل علامة تأنيث كما جاء مؤنثا ولم تلحق الفعل علامة تأنيث. كل ذلك يمكن اعتباره نوعا من الترخص في قرينة المطابقة، عند أمن اللبس وقيام دليل حالي أو مقالي دال عليها.

أولا: تذكير المؤنث

حظيت ظاهرة تذكير المؤنث بمساحة معتبرة في مصنفات القدماء؛ حيث أفرد لها بعضهم أبوابا وفصولا واستطردوا لها العديد من الشواهد؛ سواء من القرآن الكريم، أو الأحاديث النبوية

[1]– ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ت: طارق عبد عون الجنابي، ط1، مطبعة العاني، بغداد، ص48

الشريفة، أو من أشعار العرب، وحتى من كلامهم المنثور. ويقول ابن جني: "إن تذكير المؤنث واسع جدا؛ لأنه رد فرع إلى أصل"[1].

ومن ما جاء من النصوص وفق هذه الظاهرة قوله تعالى: {فَمَن جَاءَهُۥ مَوعِظَةٞمِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ}[2]، حيث جاءت الآية بتذكير الموعظة في إسنادها إلى الفعل، وهي مؤنثة في اللفظ؛ وذلك لأن الموعظة هنا حملت على الوعظ[3].

ومثل ذلك قول الشاعر:

هل تعرف الدار يعفيها المور والدَّجْنُ يوماً والعجاج المهمور

لكل ريح فيه ذيل مسفور

فأورد الضمير "فيه" مذكرا لأن الدار مكان، فحمله على ذلك[4].

ومن ذلك قوله تعالى:{وَأَحيَينَا بِهِۦ بَلدَةٗ مَّيتٗا}[5]، حيث ذكر وصف البلدة (ميتا) وهي مؤنثة لأنها حملت على معنى المكان، (أي مكانا ميتا)، ومنه قوله عز وجل:{فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي}[6]، ذكر اسم الإشارة العائد على الشمس وهي مؤنثة لأنه ذهب به إلى معنى هذا الشخص أو هذا المرئي. منه كذلك قوله تعالى: {ٱلسَّمَاءُ مُنفَطِرٞ بِهِۦٓ}[7]، حيث وصف السماء وهي مؤنثة لأنه ذهب بها إلى معنى السقف[8].

ومنه (تذكير المؤنث) قول الأعشى:

أرى رجلا منهم أسيفا كأنما يضم إلى كشحيه كفا مخضبا

فذكر «الكف» لأنه ذهب بها مذهب العضو.

---

[1]–إبن جني، الخصائص، ج2، ص415

[2][البقرة: 275]

[3]– إبن جني، الخصائص، ج2، ص 412

[4]– سيبويه، أبو بشر عثمان ابن قنبر، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط4، ج2، ص 180

[5][ق: 11]

[6]ـــ [الأنعام: 78]

[7][المزمل: 18]

[8]– ابن عطية: أبو محمد عبد الحقبنغ الببنعطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، دار الخير بيروت، لبنان، ط2، 2007م، ج8، ص 446

ومنه في التنزيل تذكير خبر الرحمة في قوله تعالى: {إِنَّ رَحمَتَ ٱللَّهِ قَرِيب مِّنَ ٱلمُحسِنِينَ}[1]، لأن المراد بالرحمة ههنا في بعض التفاسير: الغيث. ومنه أيضا قوله تعالى: {يَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفس وَٰحِدَة}[2]، والمراد به آدم عليه السلام.

وقال بعض العرب: قال فلانة، وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل [يقصد سيبويه حذف تاء التأنيث من حضر، وكأنه شيء يصير بدلا من شيء". يقصد بطول الكلام الفصل بين الفعل والفاعل، وهذا الفصل سد مسد التأنيث بالتاء. وعلل حذفهم تاء التأنيث بـــ "أنه صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء[3]. ومن هذا قوله عز وجل:{فَمَن جَاءَهُۥ مَوعِظَة مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ}[4]، وقوله: {مِن بَعدِ مَا جَاءَهُمُ ٱلبَيِّنَٰتُ}[5]. وهو كثير في القرآن والشعر. ومنه أيضا قول الأعشى:

فَإِما تَرَيْ لِمَتِي بُدِّلت فإن الحوادث أودى بها

فذكر ضمير الحوادث وحذف التاء من (أودى)؛ لأنه ذهب بها مذهب الحدثان.

ومنه قول الحطيئة:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي

حيث ذهب بالنفس إلى الإنسان، فذكر لأنه حمل أنفس على معنى إنسان أو شخص[6].

وكذا قول الشاعر:

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

وقال عامر ابن جوين الطائي:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها[7]

فذكر حيث ذهب بالأرض إلى المكان

ومن هذا كذلك قول زياد الأعجم:

إن السماحة المروءة ضمنا قبرا بمرو على الطريق الواضح

---

[1][الأعراف: 56

[2] [النساء:1

[3] – سيبويه الكتاب، ج2، مرجع سابق، ص38

[4][البقرة: 275]

[5][آل عمران: 105]

[6]– ابن جني، الخصائص، ج2، ص412

[7]– سيبويه الكتاب، ج2، ص 46

حيث ذكر الضمير العائد على السماحة والمروءة وهما مؤنثتان لأنه ذهب بالسماحة إلى السخاء وبالمروءة إلى الكرم.

ومنه قول جرير:

لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب استها صلب وشام

وقول الآخر:

إن امرؤ غره منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور

حيث لم يلحق الشاعر علامة التأنيث بالفعل "ولد" في البيت الأول مع أن الفعل مسند إلى اسم مؤنث تأنيثا حقيقيا، كما ذكر الآخر الفعل "غره" مع أنه مسند إلى اسم مؤنث وهو لظة "واحدة". فهذه نماذج من حمل المؤنث على المذكر.

ثانيا: تأنيث المذكر

يعتبر النحاة أن تأنيث المذكر أقل من تذكير المؤنث وأضعف منه في القياس، لأن تأنيث المذكر من باب ترك الأصل إلى الفرع. ويقول عنه بن جني إنه:"أذهب في التناكر والإغراب"[1].

ومن تأنيث المذكر قوله تعالى:" {ثُمَّ لَم تَكُن فِتنَتُهُمإلا أَن قَالُواْ}[2]" بنصب فتنتهم، رغم أن اسمها "أن قالوا" مذكر، وقوله تعالى:" {يَلتَقِطهُ بَعضُ ٱلسَّيَّارَةِ}[يوسف: 10] "، جاء الفعل على التأنيث مسندا إلى (بعض) وهي مذكر. وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث، وهو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال: ذهبت عبد أمك لم يحسن[3]. ومن ما جاء في الشعر من هذا القبيل قول الأعشى:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم

فالمضاف (صدر) اكتسب صفة التأنيث من المضاف إليه (القناة)، ومنه أيضا قوله:

ألم يك غدرا ما فعلتم بشمعل وقد خاب من كانت سريرته الغدر

فالمبتدأ «الغدر» مذكر، والخبر (سريرته، مؤنث، وأسند الفعل مؤنثا إلى الغدر لما كان هو السريرة في المعنى.

ومثل هذا في التنزيل، فيما وردت به الرواية عن نافع وأبي عمرو وعاصم فيما رواه عنه أبو بكر بن عياش"ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا" بنصب (الفتنة)، وإسناد «تكن إلى أن قالوا»

---

[1]– ابن جني، الخصائص، ج2، مرجع سايق، ص415

[2][الأنعام: 23]

[3] – سيبويه الكتاب، ج1، ص51–52

والتقديرثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم وجاز تأنيث القول لأنه الفتنة في المعنى، ومثله رفع الإقــدام ونصب العادة في قول لبيد:

فمضـــــت وقـــــدمها وكانـــــت عـــــادة منـــــه إذا هـــــي عـــــردت أقـــــدامها

وإنما استجاز تأنيث الإقدام لتأنيث خبره

ومنه قول الشاعر:

يا أيها الراكب المزجى مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوت

فإنه ذهب بالصوت إلى الاستغاثة[1]

ومن تأنيث المذكر، ما كثر عن العرب من إلحاق علامة تأنيث بفعل الفاعل المذكر إذا أضيف إلى مؤنث، فكأن المضاف بعض المضاف إليه، أو به أو منه ولذلك قرئ قوله تعالى) لا تنفع نفسا إيمانها)، بالتأنيث، فأنث فعل الإيمان إذ كان من النفس وبها[2]. ومنه قول النواح الكلابي:

وإن كلابا هذه عشر أبطن وأنت بريء من قبائلها العشر

فذكر العدد مع المعدود المذكر، لأنه حمل المعدود أبطن على معنى قبائل أو القبيلة[3].

ومنه قول الشاعر:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم

وقول الآخر:

لمـــــا أتـــــى خبـــــر الزبيـــــر تواضـــــعت ســـــور المدينـــــة والجبـــــال الخشـــــع

فأنث الفعل المسند إلى (مر الرياح) في البيت الأول، وكذا الفعل المسند إلى(سور) المذكر فـــي البيت الثاني، وذلك لإضافة كل منهما إلى مؤنث.

وقال عمرو بن أبي ربيعة:

وكان مجني دون من كنت أتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فذكر العدد والمعدود لأنه ذهب بالشخوص إلى النساء[4].

ومنه قول الشاعر:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق

---

[1]– ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص415

[2]– ابن عطية، المحرر الوجيز، مرجع سابق، ج5، ص47

[3]– ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص417

[4]– نفس المرجع والصفحة ذاتها

وقول الآخر:

إذ الناس والزمان بعزة وإذ أم عمار صديق مساعف[1]

وكذا قول امرئ القيس:

له الويل إن أمسى ولا أم هاشم قريب ولا البسباسة ابنة يشكرا[2]

الفرع الثاني: التقارض في مقولة العدد

أ- التبادل بين المفرد والمثنى

من أساليب العرب إيراد اللفظ الدال على المفرد في موضع اللفظ الدال على المثنى، فعبر عن الإثنين بلفظ الواحد، ويكثر هذا في كل اثنين مترابطين غالبا عند الذكر، فلا يغني أحدهما عن الآخر، ولا ينفرد أحدهما دون الآخر؛ كالعينين والأذنين ونحو ذلك. ويحدث هذا أيضا فيما كان في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل كالرأس والظهر والبطن.

1- وضع المفرد موضع المثنى

من ما جاء من النصوص على وضع المفرد موضع المثنى؛ قوله تعالى: {فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ}[3] حيث خاطب موسى وأخاه هارون وجاء النداء إلى موسى بالإفراد. ومنه كذلك (فقولا إنا رسول رب العالمين)، حيث وردت لفظة رسول مفردة وهي عائدة على موسى وهارون ومنه قوله تعالى: {وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرضُوهُ}[4]، فوحد الضمير في يرضوه رغم أنه عائد إلى الله ورسوله؛ ومسوغ توحيد الضمير هو أن لا تفاوت بين رضا الله ورضى رسوله صلى الله عليه وسلم فكانا في حكم مرضي واحد.

ومنه قول الفرزدق:

كأنه وجه تركيين قد غضبا مستهدف لطعان غير منحجر

حيث أضاف الجزئين إلى متضمنيهما[5]. ومنه قول الآخر:

حمامة بطن الوديين ترنمي سقاك من الغر الغوادي مطيرها

حيث جاء بلفظ البطن مفردا مضافا إلى المثنى والمقصود هو بطني الوديين.

---

[1] – حسين عباس الرفايعة، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، 2003م، ص 135-136

[2] – نفس المرجع، ص 139

[3] [طه: 49]

[4] [التوبة: 62]

[5] – ابن يعيش، أبو البقاء ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، دار الكتب العلمية، 2001م، ص212

وكذا أيضا قوله تعالى: (لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف) فجاء على إفراد الرحلة وهما في الحقيقة رحلتان؛ رحلة الشتاء ورحلة الصيف، ولكن جاء على الإفراد لأمن اللبس ووضوح المعنى[1]

ومنه قول الشاعر:

وكأن بالعينين حب قرنفل أو سنبلا كحلت به فانهلت

ومنه كذلك قول الشاعر:

إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى بصحراء فلج ظلتا تكفان

حيث ورد لفظ عيني بالإفراد والمراد عيناي بدليل "تكفان" وإنما سوغ ذلك وضوح المعنى وأمن اللبس.

2- وضع المثنى موضع المفرد

من أساليب العرب كذلك أن يعكسوا الأسلوب السابق؛ وضع المفرد موضع المثنى، فيضعوا المثنى موضع المفرد، فيأتي خطاب الواحد بلفظ الإثنين، ويذكر المثنى والمراد به الواحد على سبيل التوسع والتقارض بين الصيغتين. فوضع المثنى موضع المفرد من سنن العرب السائرة في القول، سيما في آي الذكر الحكيم ومطالع القصائد.

ومن ما يعد من هذا القبيل؛ قوله تعالى: {يَخرُجُ مِنهُمَا ٱللُّؤلُؤُ وَٱلمَرجَانُ}[2]، وإنما يخرج ذلك من المالح دون العذب. وكذا قوله عز وجل: {أَلقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيد}[3]، لأن الخطاب في الآية إنما هو لمالك خازن النار.

ومن ذا قول سويد بن كراع:

فإن تجزراني يابن عفان أنزجر وإن تدعاني أحم عرضا ممنعا

حيث أورد الفعلين: "تزجراني وتدعاني" مسندين في الظاهر إلى مثنى والمراد الإفراد كما هو واضح من قوله: "يابن عفان". ومثله قول يزيد بن الطثية:

فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع أصوله واجتز شيحا

حيث أورد صاحبي مثنى والمقصود به الرفيق، ومنه أيضا قول جرير:

بان الخليط برامتين فودعوا أو كلما رفعوا لبين تجزع

---

[1]- ابن عطية، المحرر الوجيز، مرجع سابق، ج8، ص693

[2][الرحمن: 22]

[3][ق: 24]

حيث ثنى رامتين وهي أرض واحدة تسمى رامة[1].

ب- التبادل بين المفرد والجمع

من الأساليب الخاصة في مقولة العدد التقارض بين المفرد والجمع؛ فيعبر بالمفرد عن الجمع كما يرد الجمع للتعبير عن المفرد.

1- وضع المفرد موضع الجمع

ومن أساليب العرب الخاصة كذلك التعبير باللفظ المفرد أو ما يقوم مقامه من ضمير عن الجمع، ومنه قوله تعالى حكاية عن إبراهيم {قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِي فَلَا تَفۡضَحُونِ}[2]، فالمعنى هؤلاء ضيوفي ولكن جرى على التعبير بلفظ المفرد عن الجمع لوضوح المعنى وأمن اللبس[3]. ومنه كذلك قوله تعالى: {هُمُ ٱلۡعَدُوُّ فَٱحۡذَرۡهُمۡ}[4] فالمعنى هم الأعداء، ولكن جرى التعبير هنا أيضا بالمفرد عن الجمع[5].

ومثل هذا قوله تعالى: {نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا}[6]، أي: أطفالا، وقوله جل وعلى: {وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا}[7]، فالمعنى وحسن أولئك رفقاء.

ومنه قول الراجز:

لا تنكروا القتل وقد سبينا في حلقكم عظم وقد شجينا

حيث وضع الحلق المفرد موضع الحلوق، وكذا قول الشاعر:

كلوا في بعض بطنكم تعفوا فإن زمانكم زمن خميص

حيث استعمل لفظة البطن بالإفراد موضع البطون[8]، ومنه كذلك قول الآخر:

بها جيف الحسرى، فأما عظامها فبيض وأما جلدها فصليب

حيث استعمل الجلد بالإفراد والمقصود الجمع جلود[9]، ومنه أيضا قول القطامي التغلبي:

---

[1]- ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص420

[2][الحجر: 68]

[3]السيوطي، المزهر في علوم العربية وأنواعها، مرجع سابق، ج1، ص333

[4][المنافقون: 4]

[5]- نفس المرجع والصفحة ذاتها

[6][الحج: 5]

[7]ـــ [النساء: 69]

[8]- سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص209

[9]-نفس المرجع والصفحة ذاتها

كأن نسوع رحلي حين ضمت حوالب غرزا ومعى جياعا

حيث لفظ "معى" المفرد والمقصود الأمعاء بالجمع، ومنه قول الآخر:

أحقا أن جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق

قال: فريق، كما تقول للجماعة: هم صديق، وقال الله تعالى جده: {عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيد}[1]. والمرد الجمع، ومن ذلك أيضا قوله تبارك وتعالى:{فَإِن طِبنَ لَكُم عَن شَيء مِّنهُ نَفسا فَكُلُوهُ}[2]، وإن شئت تقول: أنفسا[3].

ومن مجيء الجمع بمعنى الواحد قوله تعالى: {بَلَىٰ مَن أَسلَمَ وَجهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحسِن فَلَهُ أَجرُهُ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوفٌ عَلَيهِم وَلَا هُم يَحزَنُونَ}[4]، أجرى الأول على لفظ الواحد، والآخر على المعنى[5].

ومنه قول الشاعر:

ألما تعلموا أنا أخوكم فقد برئت من الإحن الصدور

وقول الآخر:

ألا إن جيراني العشية رائح دعتهم دواع من هوى ومنادح[6]

ومنه كذلك قول الشاعر:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد

ومنه كذلك أيضا قول زهير:

وإن يشتجر قوم يقل سرواتهم هم بيننا فهم رضى وهم عدل

حيث وحد "رضى" و"عدل" على أنهما من باب المصادر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث[7].

ومنه أيضا قول الآخر:

وقوم على ذوي مرة أراهم عدوا وكانوا صديقا

كما يخرج عليه أيضا بعض النحويين قول الشاعر:

---

[1] [ق: 17]

[2] [النساء: 4]

[3] – نفس المرجع والصفحة ذاتها

[4] [البقرة: 112]

[5] – سيبويه الكتاب، ج1، مرجع سابق، ص65

[6] –حسين عباس الرفايعة، مرجع سابق، ص 90

[7] – نفس المرجع، ص 88

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت

وذلك لأن خبير يوازن المصدر كالصهيل والنعيق[1].

2- وضع الجمع موضع المفرد

ومن سنن العرب عكس الوضع السابق، فيأتون باللفظ الدال على الجمع أو ما يقوم مقامه من ضمير للتعبير به عن المفرد على سبيل التوسع والتقارض ومن ما ورد من ها القبيل قوله تعالى: {مَا كَانَ لِلمُشرِكِينَ أَن يَعمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ}[التوبة: 17]، لأن المراد إنما هو المسجد الحرام. وكذا قوله عز وجل حكاية عن بلقيس: (وإني مرسلة إليه بهدية فناظرة بم يرجع المرسلون)، والمراد الإفراد بدليل قوله تعالى: {فَلَمَّا جَاءَ سُلَيمَٰنَ}[2]، وقوله: {ٱرجِع إِلَيهِم}[3]، ومنه أيضا قول الأعشى:

ومثلك معجبة بالشبا ب صاك العبير بأجسادها

يريد بجسدها، ومنه قول الفرزدق:

وإذا ذكرت أباك أو أيامه أخزاك حيث تقبل الأحجار

المقصود حيث يقبل الحجر يعني الحرم.

فهذه الشواهد تعد من إيراد الجمع مرادا به المثنى رغم انها ليس فيها هدر للمطابقة.

د- تبادل المثنى والجمع

1- وضع المثنى موضع الجمع

من أساليب العرب أيضا التعبير بالمثنى عن الجمع، إلا أنه في الحقيقة ليس بذلك الحد من الكثرة، ومن ما ورد من أمثلته قول الشاعر:

كأن حمولهم لما التقينا ثلاثة أكلب يتطاردان

حيث استعمل الفعل مسندا إلى ألف الإثنين، وهو راجع إلى جمع (ثلاثة أكلب)،

ومنه أيضا قول الفرزدق:

وما قمت حتى كاد من كان مسلما ليلبس مسودي ثياب الأعاجم

حيث استعمل المثنى "مسودي" وهو يريد الجمع "مسودات"

---

[1]- نفس المرجع والصفحة ذاتها

[2][النمل: 36]

[3][النمل: 37]

2- وضع الجمع موضع المثنى

وقد أفرد له سيبويه بابا قال فيه:" هذا باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع، وهو أن يكون الشيئان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه، وذلك قولك: "ما أحسن وجوههما"، وأنت تقصد التعجب من الوجهين. وقد علل الخليل هذا المسلك اللغوي بأن الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذلك.

وعلل سيبويه ذلك بأنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون مفردا وما يكون شيئا من شيء، وقد جعلوا المفردين جميعا[1]. وكأن العرب أرادت أن تفرق بين الشيء الموجود منفردا بطبيعته وبين الشيء الذي يكون جزءا من كل، كالوجه والقلب، فإنها أجزاء من كل هو الجسم. فما كان شيئا من شيء ينوب جمعه عن تثنيته، وهو الأكثر في كلامهم والأفصح، ومنه قوله تعالى:" إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما.

الخاتمة:

يلحظ المتتبع لتوظيف مقولتي النوع والعدد في الأساليب العربية، أن هاتين المقولتين – بما تمنحانه من إمكانات التبادل، والتنويع في الرصف والتركيب – قد أمدتا الأساليب العربية بملمح اتساعي متميز، وظفته نصوص القرآن وإبداعات أرباب الكلمة وسلاطين القول. حيث جاءت بتوظيفات لهاتين المقولتين تكاد تنفك عن كل القيود والضوابط التي تضعها مصنفات التعليم وكتب القواعد. فذكر المؤنث وأنث المذكر وتصور معنى الواحد في الجماعة ومعنى الجماعة في الواحد، ووضع المثنى موضع المفرد كما وضع المفرد موضع المثنى. واستعمل المثنى استعمال الجمع كما استعمل الجمع استعمال المثنى، كل ذلك في شكل من التقابلات والتوازيات شديدة الترابط والتلاحم وإن أبدت خلاف ما عليه أنبت. ومن اللافت في هذا الصدد أن ملمح الجمال والتميز الذي اتسمت به هذه النصوص إنما اكتسبته بتجاوزها للمحددات والضوابط النحوية المقررة في هذا الباب، باب المطابقة. حيث اعتمد بدلا منها وضوح المعنى وأمن اللبس. وهذا أمر يؤكد أن القواعد والمحددات الأساسية التي وضعها النحاة للأبواب والمقولات النحوية إنما وضعوها كأساسيات للتحليل، ينطلق منها في التفسير ويعاد إليها ما خالفها بالتأويل وإبراز الصلات والروابط الباطنية بين تلك التمظهرات السطحية الخارجية والبنية العميقة الأساسية. وهو أمر ذو أهمية بالغة، حيث يضفي على الاستعمالات اللغوية نوعا من الحرية المنظمة يرشد الإبداعات التركيبية ويبقيها في حدود المعقولية والمقبولية. حتى تكون مفهومة مستوعبة من

[1] - سيبويه الكتاب، ج2، مرجع سابق، ص48

ناحية، ولغوية لا هرائية من ناحية من ناحية ناثية. وهما – في الحقيقة – منحيان شديدا الترابط لا يمكن التفريق بينهما إلا من الناحية الإجرائية.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ت: طارق عبد عون الجنابي، ط1، مطبعة العاني، بغداد

ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط

ابن عطية :أبومحمدعبدالحقبنغالببنعطيةالأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ط2، دار الخير بيروت، لبنان، 2007م

ابن يعيش، أبو البقاء ابن يعيش، شرح المفصل، درا الكتب العلمية، 2001م

حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، دار الشروق، 2001م

سيبويه، أبو بشر عثمان ابن قنبر، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة،

حسين عباس الرفايعة، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، 2003م

محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المع